كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

تنازع القوانين في مسئولية مديري الشركات متعددة القوميات

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

محمد صالح ملفي القضاة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ أبو العلا على أبو العلا النمر (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص سابقاً- وكيل كلية الحقوق سابقاً- جامعة عين شمس

أ.د/ناجي عبد المؤمن (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري- عميد كلية الحقوق- جامعة عين شمس

أ.د/ أحمد رشاد سلام (عضواً)

أستاذ القانون الدولي الخاص – أكاديمية الشرطة

أ.د/ سمير عبد القادر (عضواً)

نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية

١٤٣٩هـ- ٢٠١٧ م

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي الخاص

صفحة العنوان

اسم الباحث: محمد صالح ملفي القضاة

اسم الرسالة: تنازع القوانين في مسئولية مديري الشركات متعددة القوميات

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

الدرجة: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون الدولي الخاص

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة الــمنح: ٢٠١٧

كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: محمد صالح ملفي القضاة

اسم الرسالة: تنازع القوانين في مسئولية مديري الشركات متعددة القوميات

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

الدرجة: الدكتوراه

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ناجي عبد المؤمن (رئيســـاً)

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري- عميد كلية الحقوق- جامعة عين شمس

أ.د/ أبو العلا على أبو العلا النمر (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص سابقاً- وكيل كلية الحقوق سابقاً- جامعة عين شمس

أ.د/ أحمد رشاد سلام (عضواً)

أستاذ القانون الدولي الخاص – أكاديمية الشرطة

أ.د/ سمير عبد القادر (عضواً)

نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية

الدراسات العليا

ختم الإجازة:
بتاريخ / /

أُجيزت الرسالة:
بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية
بتاريخ / /

موافقة مجلس الجامعة
بتاريخ / /

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ

أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ

صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

(سورة النمل- الآية ١٩)

اهداء

إلى والدي العزيز، ، ،

الذي أنار الطريق أمامي لأحصد على أعلى الدرجات

العلمية والذي علمني أن العلم ثمرة الجد والاجتهاد

والتحلي بالصبر والإيمان

إلى أمي الغالية، ، ،

جزاها الله عني كل خير والتي لم تبخل عليّ يوماً بدعاء

أهدي لهما ثمرة هذا العمل المتواضع

داعياً المولى أن يحفظهما برعايته ، ، ،

إلى زوجتي الحبيبة التي تحملت معي عناء ومشاق كثيرة

حتى وصلت إلى ما أنا فيه

إلى أبنائي الأعزاء

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

شكر وتقدير

إلى روح أستاذي الفاضل "**الأستاذ الدكتور– رضا السيد عبد الحميد**، أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي التجاري والبحري، ووكيل كلية الحقوق سابقاً– جامعة عين شمس"، على ما قدمه لي من نصح و توجيه وإشراف على جميع مراحل إعداد هذه الرسالة، والذي لم يبخل علي بعزيز وقته، رغم كثرة مشاغله ومهامه، فلسيادته جزيل الشكر والعرفان، وجزاه الله عني وعن كل طالب علم خير الجزاء، أدخله الله فسيح جناته.

وفي هذا المقام أيضا، لا يسعني إلا أن أشكر "**الأستاذ الدكتور أبوالعلا علي أبو العلا النمر**– أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص– وكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس"، الذي شرفني بأن يكون مشرفا لي على هذه الدراسة، وأيضاً رئيساً للجنة المناقشة والحكم على الرسالة مثمنا قبول المشاركة، ومنتظرا من سيادته النصح والتوجيه، ومقدرا لسيادته دماثة خلقه وواسع علمه ودقة توجيهاته.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي معالي **الأستاذ الدكتور/ ناجى عبد المؤمن محمد**، أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق – جامعة عين شمس، على تفضل سيادته بقبول عضوية لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، فالأستاذي الشكر والتقدير الموصول، لما لمسته من اهتمام بالبحث العلمي، والحرص على أصالته وجدته من أول ما تشرفت بلقائه، فكان لذلك الأثر الأكبر في تحمل مشاق البحث العلمي ومصاعبه، فلسيادته التقدير والاحترام.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لعضو لجنة المناقشة "**الأستاذ الدكتور/ أحمد رشاد سلام**– أستاذ القانون الدولي الخاص – أكاديمية الشرطة، شاكر لسيادته تشريفه بقبول المشاركة، متطلعا إلى ما سيقدمه لي من نصح وإرشاد.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لعضو لجنة المناقشة "**الأستاذ الدكتور / سمير عبد القادر**– رئيس هيئة النيابة الإدارية، شاكر لسيادته تشريفه بقبول المشاركة، متطلعا إلى ما سيقدمه لي من نصح وإرشاد.

فالشكر لكم جميعا، وأدامكم الله جلت قدرته، سدنة أوفياء لصروح العلم والمعرفة.

الباحث

المقـــدمة

أولا: أهمية موضوع الدراسة:

- تبدو أهمية موضوع الدراسة في التصدي لنشاط الشركات المتعددة القوميات وتركيز الأضواء على مشكلات عملية وقانونية محددة لهذه الشركات.
- وغير خاف مدى الأهمية البالغة لعمل هذه الشركات على المستوى القومي والدولي. وهو ما يبرز بالضرورة أهمية موضوع البحث[1].
- وتظهر أهمية موضوع البحث في أنه يتطرق إلى أحكام القانون التجاري الموضوعية في القانون الوطني بجانب أحكام القانون الدولي الخاص ذات الصلة بموضوع البحث، ومن هنا تبدو أهمية البحث في أنه يثبت وجود ترابط بين فروع القانون المختلفة.

---

(١) راجع على سبيل المثال:

د/ محمد عباس سعيد إسماعيل، "الشركات المتعددة الجنسيات ومستقبلها في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر"، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس ١٩٨٦؛ د/ محسن شفيق "المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية"، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، طبعة ١٩٧٨؛ د/ محمد السيد السعيد، "الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨؛ د/ مصطفى كامل السعيد، "الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة طبعة ١٩٧٨؛ د/ إيفان ايفانون، "العالم الجديد للشركات متعددة الجنسية"، مجلة دراسات اشتراكية، القاهرة، العدد ١٠، السنة السابعة، أكتوبر ١٩٧٨؛ د/ حسن أنور طه، "الشركات متعددة الجنسية"، معهد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي المصري، القاهرة طبعة ١٩٧٤؛ د/ لويس جبران غبريال، "الشركات متعددة الجنسية وبلورة سياسية عربية تجاهها"، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٧٨؛ د/ ديفيد كيفان، "نشأة شركات العالم الثالث متعددة الجنسية" مجلة المجال، القاهرة، العدد ١٠٤، نوفمبر ١٩٧٩.

- وتعتبر الشركات المتعددة القوميات Multinational Companies إحدى السمات المميزة للتجارة الدولية، إذ تشكل الشركة المتعددة القوميات في الوقت الحاضر قوة اقتصادية ضخمة، وقد انصرفت الدراسات القانونية الحديثة في مختلف الدول إلى بحث هذه الظاهرة القانونية نظراً للأهمية العلمية والعملية لهذا النوع من الشركات. ووفقاً للطبيعة الخاصة التي تتسم بها هذه التجارة من حيث انعدام الحدود الجغرافية والوجود المادي لمركزية النشاط التجاري، وسعت المنظمات والمؤسسات الدولية إلى توجيه قدرٍ من اهتمامها لهذه الشركات، وكان مؤتمر التجارة والتنمية (UNCTED) التابع للأمم المتحدة في مقدمة المنظمات التي اهتمت بهذا النوع من الشركات.
- ولعل التناقض بين دولية النشاط من ناحية ومركزية السيطرة من ناحية أخرى هو المصدر الأساسي لجميع المشكلات القانونية التي تثيرها الشركات المتعددة القوميات وهي على جانب كبير من الأهمية، مثل جنسية الشركة وشخصيتها الاعتبارية، إذ يضع المشرع عادةً في كل دولة قواعد إسناد خاصة لتحديد القانون الواجب التطبيق على العلاقات التي تتضمن عنصراً أجنبياً، حيث إن وجود العنصر الأجنبي سوف يثير تنازعاً بين القوانين، فيكون من الأهمية بمكان معرفة أي من هذه القوانين هو الواجب التطبيق.
- وتبدو أهمية الدراسة في مجال البحث عن أحكام تأسيس الشركات المتعددة القوميات وتحديد القانون الذي يتعين أن تتم إجراءات التأسيس وفقاً لأحكامه وذلك بالنظر إلى أن نشاط هذه الشركات يتعدى الحدود الجغرافية للدول، وبالتالي يكون لهذه الشركات وجود قانوني في أكثر من دولة ومن هنا يثور التساؤل عن إجراءات التأسيس التي يتعين أن تراعى لإضفاء الطابع الشرعي على وجود هذه الشركات.

- وتبرز أهمية هذا الموضوع من خلال إظهار ومعرفة الأشكال المختلفة التي تتبع في تأسيس الشركات العابرة للحدود. ومن هنا تبرز أهمية الموضوع في البحث عن ضوابط تحديد التبعية القانونية والتبعية السياسية للشركات متعددة القوميات.
- وقد اهتمت التشريعات القانونية والاقتصادية بالشركات متعددة القوميات من حيث التكوين والعمل ورتبت لها العديد من النظم القانونية
- ولنشاط الشركات متعددة القوميات أهمية كبيرة فيما يتصل بمسائل العمل، فإذا ثار نزاع وتضمن النزاع عنصراً أجنبياً كما لو كان العامل أجنبياً، أو كان تنفيذ عقد العمل يجري في دولة غير الدولة التي توجد فيها الوحدة الفرعية التي أبرمت العقد، فإن الأمر يقتضي تعيين القانون الواجب التطبيق في حالات انفصال العامل عن الشركة الأم أو انتقاله إلى الشركة الفرع.

ثانيا: أهداف البحث:

١- تثير الشركات المتعددة القوميات العديد من التحديات والمشكلات القانونية التي تتطلب إيجاد قوانين جديدة تعالج تلك الجوانب التي لم تتعرض لها القوانين النافذة، إذ إن هناك العديد من الموضوعات التي في حاجة إلى ضبط وحلول، ومثال ذلك ضبط هذه الشركات في ظل المعايير التقليدية للجنسية، والتعرف على مدى الاعتراف بالشخصية المعنوية للشركات المتعددة القوميات.

٢- ويلاحظ أن الدافع الأساسي لهذه الدراسة هو تركيز الأضواء على الوسائل والأدوات القانونية لتكوين هذه الشركات.

٣- فضلاً عن تحديد القانون الواجب التطبيق على نشاط هذه الشركات من حيث العقود التي تبرمها وبيان مدى ملاءمة نص المادة (١٩) من القانون المدني المصري على عقود هذه الشركات وضوابط أو معايير تحديد الجنسية.

٤- والبحث عن الشكل المناسب للشركات المتعددة القومية، ويلاحظ أن هذه الشركات تتخذ في العادة شكل شركة المساهمة العامة كونها أكثر أنواع الشركات ملاءمة للمشروعات الكبرى التي تحتاج بدورها إلى استثمارات ضخمة وذلك لما تتمتع به من القدرة على تجميع رءوس الأموال.

٥- بحث مدى مسئولية الشركة الأم عن ديون شركتها الوليدة الخاضعة لسيطرتها وأسباب هذه المسئولية، وما هو الأثر المترتب على هذه المسئولية.

٦- تركيز الضوء على مشكلات عقد العمل الدولي إذ إن نشاط الشركات المتعددة القوميات يترتب عليه استخدام أعداد هائلة من العمال منتشرين في دول عديدة من العالم، وينهض تحديد القانون الواجب التطبيق عندما يُثار نزاع بشأن العمل ويتضمن النزاع عنصراً أجنبياً، كما لو كان العامل أجنبيا أو كان تنفيذ عقد العمل يجري في دولة غير الدولة التي توجد فيها الوحدة الفرعية التي أبرمت العقد.

٧- وتبرز هذه الدراسة مشكلات الحماية القانونية للعامل التابع لهذه الشركات العملاقة حال نقله من دولة إلى أخرى بصفة دائمة أو مؤقتة.

ثالثا: منهجية الدراسة:

يشير الباحث إلى أنه سيستخدم الآليات التالية في هذه الدراسة:

١- **المنهج الوصفي:** ذلك أن أولى مراحل البحث والدراسة ستكون من خلال جمع المعلومات من مصادرها حسب الأولوية في المناقشة والتسلسل الزمني للدراسة.

٢- **المنهج المقارن:** وهو منهج مقارنة المعلومات المستقاة من مصادرها على ضوء منظومة القوانين المصرية والأردنية وعلى ضوء الاتفاقيات الدولية.

٣- **المنهج التحليلي:** ويهدف إلى معرفة كيفية تطبيق القواعد الكلية المعروفة في القانون المدني على المسائل الجزئية وذلك في الشركات العملاقة متعددة الجنسيات.

٤- **المنهج التطبيقي:** وسوف نتبع هذا المنهج بقدر الإمكان عندما تتاح الفرصة لتحليل حكم قضائي في شأن النظام القانوني للشركات محل البحث ومعرفة مدى التطابق بين المفاهيم النظرية والفقهية من جانب ومفهوم القضاء لهذه الأحكام من جانب آخر.

رابعا: تحديد مجال الدراسة:

البحث في إشكالية تنازع القوانين في مجال مسئولية مديري الشركات متعددة القوميات يتطلب منا التعرف على الشركة الأم في مجال الشركات متعددة القوميات ومسئوليتها المدنية، من خلال البحث في تأسيس الشركة الأم وطرق تأسيس هذه الشركة والشكل المناسب للشركات المتعددة القوميات، ويتطلب الأمر كذلك البحث في تشكيل مجلس الإدارة في هذه الشركات ونظام عمله، وذلك لأهميته في حُسن إدارته للشركة وتحقيق الغرض المرجو منها وتحديد أحكام المسئولية المقررة لأعضاء مجلس الإدارة. ولدراسة نظام عمل مجلس الإدارة أهمية بالغة تكمن في معرفة سير عمل هذا المجلس؛ لنتمكن من محاسبة المقصّر في حال وجود تقصير.

ومن ثم سوف نتعرض لمسئولية مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة وأساس هذه المسئولية كونها الشكل المناسب للشركات المتعددة القوميات نظراً لأهمية الصلاحيات والواجبات المعطاة لهذا المجلس، وبحث مشكلات تنازع القوانين في العلاقات الناشئة عن أعمال وتصرفات مجلس الإدارة في الشركة المساهمة العامة.

ونظراً لاهتمام التشريعات القانونية والاقتصادية بالشركات متعددة القوميات من حيث التكوين والعمل، سوف نتعرض إلى مسئولية الشركة الأم

عن ديون الشركة الوليدة الخاضعة لسيطرتها وأسباب هذه المسئولية والآثار المترتبة على هذه المسئولية، ومنهج تحديد القانون الواجب التطبيق عليه.

وفي الواقع أن نشاط الشركات المتعددة القوميات يتصل بموضوع العقود التي تبرمها هذه الشركات، وكيفية تحديد القانون الواجب التطبيق عليها لإعطاء تصور قانوني دولي يتيح للشركات المتعددة القوميات تخطي العقبات القانونية التي تواجهها.

خامسا: تقسيم الدراسة

وعليه ستكون خطة البحث على النحو التالي:

فصل تمهيدي: إطلالة على جنسية الشركات المتعددة القوميات والنظام القانوني لها.

الفصل الأول: المسئولية المدنية للشركات المتعددة القوميات

الفصل الثاني: أساس مسئولية مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة والقانون الواجب التطبيق عليها

الفصل الثالث:القانون الواجب التطبيق على مسئولية الشركة الأم متعددة القوميات عن ديون الشركة الخاضعة لسيطرتها.

الخاتمة.

التوصيات.

الفصل التمهيدي

إطلالة على جنسية الشركات المتعددة القوميات والنظام القانوني لها

فصل تمهيدي

إطلالة على جنسية الشركات المتعددة القوميات والنظام القانوني لها

مقدمة:

الشركة المتعددة القوميات في التحليل القانوني الأخير هي شركة من شركات الأموال، ومن ثم فإن ما يقال في الفقه عن جنسية الشركة بصفة عامة يصدق على هذه الشركات، ومن هنا وكمدخل لدراسة وبحث إشكالية الدراسة نتعرض إلى:

ضوابط تحديد جنسية الشركات متعددة القوميات في "المبحث الأول".

وبعد ذلك نعرض للقانون الواجب التطبيق على النظام القانوني لهذه الشركات في "المبحث الثاني".